الأداء المتميز للمنظومة المصرفية بالجزائر ضرورة لتحقيق إدارة فعالة للاقتصاد الجزائري

إعداد: **د. بن عبد الفتاح دحمان**
جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار-الجزائر

تمهيد:

إن عملية التحول التي يعرفها العالم على مختلف الأصعدة والميادين تفرض عملية التميـز لتحقيـق التنافـسية الاقتـصادية، الاجتماعية والسياسية...إذ نجد أن المدخل الاقتصادي يعد أهم المداخل في تحقيق التنافسية والتميز على المستوى العالمي، وفي هذا الشأن نجد أن البنوك تعد وسيطاً هاماً في الربط بين التبادلات والتعاملات العالمية، بل تعد بوابة الانفتاح الاقتصادي؛ وعليه نجـد أن مـسألة تحقيق انفتاح اقتصادي يُكسب الاقتصاد الجزائري تنافسية وموقعاً اقتصادياً هاماً يتوقف إلى حدٍ كبير على الأداء الفعال والمتميز للمنظومة المصرفية في الجزائر.

سنحاول من خلال هذه الورقة مناقشة إشكالية المنظومة المصرفية في الجزائر ووسائل الدفع با نحو تحقيق التميز والتنافـسية لتفعيل الاقتصاد الجزائري. وسنركز على عنصرين اثنين:

* انعكاس أداء السوق النفطي على أداء المنظومة المصرفية بالجزائر،
* تحديات الأداء النقدي وعوائقه بالجزائر.

أولاً: انعكاس أداء السوق النفطي على أداء المنظومة المصرفية بالجزائر

مع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل، مما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل إلى 17.91 دولار؛ لترتفع بذلك إيرادات الصادرات بـ50% في السداسي الثاني مقارنة بالأول لتبلغ 11.91 مليـار دولار، كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض المسجل على مستوى الدين الخارجي من 30.2 مليـار دولار في نايـة 1998 إلى 28.1 مليار دولار في ناية 1999.

إن انخفاض سعر البترول كان له أثره السلبي على المالية العامة خلال السداسي الأول من سنة 1999، ولكن نتيجة الارتفاع الملحوظ في سعر البترول في السداسي الثاني من 1999 سجلت الوضعية المالية للخزينة تحسناً في الثلاثي الرابع لسنة 1999. مما جعل عجز الخزينة في حدود 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث لم تُشكل صافي احتياجات الخزينة للتمويل إلا مصدراً محدوداً للنمـو النقدي في 1999 ليسمح هذا الوضع بالخروج من حالة المزاحمة المالية؛ ليرتفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بـ28%، وهكذا اتسم عام 1999 بنمو قوي للقروض الداخلية. مسجلاً بذلك الاقتصاد الجزائري معدل تضخم يساوي:02.6%.

أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد حققت نسبة نمو قدرها 14% في ناية 1999 أقل من النسب المـسجلة في سـنة 1998: 19.1%، سنة 1997: 18.2%، إذ قد يعطي هذا المؤشر دلالة على العودة إلى حالة استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يتأكد مـع معامل السيولة المسجل: 46%. كما انخفضت معدلات الفائدة (سعر إعادة الخصم) فمن 15% في بداية البرنـامج لـسنة 1994 تدرج نحو الانخفاض حتى بلغ 9.5% في فيفري 1998، و 8.5% في سبتمبر 1999.[1]

لقد واصلت أسعار البترول الارتفاع المسجل في السداسي الثاني لسنة 1999؛ إذ بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول من عام 2000 و 28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى. لتبلغ الايرادات من صادرات المحروقـات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9.8 مليـار دولار) كما يعد قريباً من مبلغ عام 1999 (11.9 مليار دولار). وباعتبار أن مستوى الواردات قد استقر حول 9 مليار دولار سنوياً فـإن

ميزان المدفوعات الجاري سجل سنة 2000 فائضاً معتبراً قُدر بـ:07.57 مليار دولار، وقد سجلت المديونية كذلك تناقصاً مـن 28.140 مليار دولار سنة 1999 إلى 25.088 مليار دولار سنة 2000.

إن التحسن الناتج عن الوضع الخارجي، وكذا الصرامة المتبعة في ما يتعلق بتسيير النفقات العموميـة؛ قـد أدى إلى تحـسن وضعية الخزينة العمومية وهذا ابتداءً من السداسي الأول لعام 2000؛ ذلك أن ودائعها لدى بنك الجزائر عرفـت زيـادة كـبيرة في السداسي الأول ن سنة 2000 حيث وصلت إلى 206 مليار د.ج في نهاية أكتوبر 2000 مقابـل 01.4 مليـار د.ج في نهايـة ديسمبر 1999.[2]

إن الوضع الايجابي المسجل على المستوى الخارجي في سنة 2000 سيساهم في تدعيم الاستقرار النقدي، ذلـك أن تحـسن السيولة المصرفية يرتبط ايجابياً ومباشرة بالتحسن في وضعية الخزينة العمومية، وهو ما يُترجم بانخفاض لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر (من 310 مليار د.ج في نهاية ديسمبر 1999 إلى 115 مليار د.ج في نهاية أكتوبر 2000)، وقد تزامن ذلـك مـع انخفاض متوسط تكلفة هذا النوع من إعادة التمويل والذي بلغ 8.66% في نهاية سبتمبر 2000 مقابل 12.43% في نهاية ديسمبر 1999، كما انخفض سعر إعادة الخصم ليصبح ابتداءً من 27 جانفي 2000 عند معدل 7.5% بدل 8.5%. كما سُجل معـدل التضخم منخفض.

وبسبب تحسن المالية العامة فقد سجلت القروض الموجهة للخزينة انخفاضاً في حين سجلت القـروض الموجهـة للاقتـصاد ارتفاعاً طفيفاً، وعلى هذا نجد أن الأرصدة بالعملات الصعبة قد شكلت المورد الأساسي للإنشاء النقدي.[3]

يمكن الوقوف على مستوى البطالة الذي يستقر خلال السنوات (1999-2002) عند معـدل 28%، وانطلاقـاً مـن التحليل الكينزي الذي يرى أن حل مشكلة البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الفعال؛ أي تحقيق معدل نمو مرتفع يستطيع مواجهـة التزايد السنوي لليد القابلة للتشغيل بما يقارب 4% سنوياً، وعليه فالامتصاص هذا التزايد الملحوظ لليد العاملة وتحقيق خفض جذري لمعدل البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان تحتاج الجزائر إلى نمو سنوي يتراوح بين 6% و7%.[4]

إن نمو الطلب يتوقف بشكلٍ أساسي على تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة وفعالة تحفز الاستثمار وتُوسـعه وتُحَـسِن الأداء الانتاجي. فبالرغم من إعادة هيكلة القطاع المنتج، إلا أن تصحيح هذا القطاع المنتج كان أقل سرعة وأقل انتظامية ووضوحاً مما كـان مأمولاً؛ فنتج عن ذلك عدم كفاية الانعاش، وقد يرجع هذا إلى العوامل التالية:[5]

01/ إعادة الهيكلة التي كانت ضرورية نُفذت أحياناً بشكل سيء، كما أن تطهير الشركات في بعض الحالات كـان غـير كافٍ؛ بمعنى أن القطاع المنتج لم يستفد من أحسن الشروط الاقتصادية والمالية لإعادة انتشاره،

02/ بقي تسيير القطاع العمومي متمركزاً على مستوى الجهاز التنفيذي، بالرغم من وجود القانون المتعلق برؤوس الأموال التجارية،

03/ انعكاس وضعية إطارات القطاع الاقتصادي العمومي على مردودية هذا القطاع.

كما أن توسيع حجم الاستثمارات يعد ضرورياً للوصول إلى نمو اقتصادي دائم وأقوى. إذ الاستثمار يعتمد على الادخـار الذي هو في الأغلب غير موجود أو غير كافٍ نظراً لمحدودية الادخار الوطني، إذ الادخار الميزاني نجده منخفضاً حيث سـجل معـدل 2.1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998، و 5.5% سنة 1999 و12% سنة 2000. كما يمكن كذلك أن نلاحـظ أن الادخار المالي للشركات الخاصة والعائلات المعبأ من البنوك هو بصدد إعادة التكون، إذ الودائع لأجل في البنوك (عدا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) نجدها تنتقل من 198 مليار دينار في عام 1995 إلى 466 مليار دينار في 1999، كما أن الودائع تحت الطلب انتقلت من 210 مليار دينار في 1995 إلى 352 مليار دينار في 1999 وتضاف إلى هذه الأرقام الودائع لدى الصندوق الـوطني للتوفير والاحتياط والتي بلغت 338 مليار دينار سنة 1999.[6]

ومع ما تحقق ايجابياً في سنة 2000، يجعل الادخار الميزاني قادراً على القيام بدور أكبر مما كان عليه في السنوات السابقة، إلا أن هذا الدور مقيد بعبء الدين العمومي الداخلي والخارجي[7]، وكذا بضرورة التكفل بحساسية الاقتصاد الجزائري اتجـاه تقلبـات أسعار البترول.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري عودة إلى الاستقرار الماكرو اقتصادي في 2000 بعد الصدمة البتروليـة (1998-1999)، حيث يظهر ذلك في تطور المعات الكلية خلال 2001 والتي من ضمنها:[8]

*إعادة الصحة المالية لميزان المدفوعات، مع انخفاض حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار، وكذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

*تدعيم وضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة، والذي سمح في خلال 2001 مـن وضـع برنامج للإنعاش الاقتصادي متوسط المدى (2001-2004)،

*انعكاس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية،

*تحسن شروط التمويل للاقتصاد لا سيما الاستثمار الإنتاجي منه.

كما عرفت الجزائر من الناحية التشريعية النقدية صدور الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل ويتمم القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض. و قد احتوى على مجموعة من التعديلات الجزئية مست الـسلطة النقدية، وهيئتها الإشرافية التي انقسمت إلى هيئتين مجلس إدارة، ومجلس للنقد والقرض.

إن هذا التحسن المسجل في 2001 نجده يستمر حتى سنة 2002 فميزان المدفوعات يواصل في تحقيق الفائض في العمليات الجارية بمقدار 4.3 مليار دولار، والاحتياطي الرسمي للصرف تراكم بمستوى 23.1 مليار دولار في نهاية 202 كما بقيت وضـعية المالية العامة حسنة خلال 2002، إن هذا الوضع المسجل قد انعكس ايجاباً على الوضع النقدي وحالة السيولة المصرفية وكذا سيرورة السياسة النقدية خلال سنة 2002، إذ نسجل:

*ارتفاع الموجودات الأجنبية الصافية بقي مستمراً خلال سنة 2002 لكن بمستوى أقل، ذلك أن قيمة هذه الموجـودات في نهاية سنة 2002 بلغت 1755.7 مليار د.ج مقابل 1310.7 مليار د.ج في نهاية سنة2001 بعـد نقلـة نوعيـة مـن مبلـغ 169.9مليار د.ج في نهاية سنة 1999 إلى 775.9 مليار د.ج في نهاية سنة 2000.

*في سنة 2002 أصبحت الموجودات الأجنبية تمثل نسبة معتبرة من مكونات الكتلة النقدية بحيث تجاوزت قيمتها مجمـوع الكتلة النقدية بمفهوم M1 وهذه تعد ظاهرة اقتصادية تُميز تطور الوضع النقدي بالجزائر.

وبالنسبة للقروض الداخلية (قروض للاقتصاد، وقروض للدولة) كمقابل للكتلة النقدية سجل ارتفاعاً بـ 12% في 2002 وهو معدل مستقر مقارنة بـ 2001 و2000، والشيء الآخر الذي يمكن ملاحظته هو تزايد القروض المقدمة للاقتصاد مقارنة بمعدل تزايد القروض المقدمة للدولة، ففي سنة 2002 بلغت القروض المقدمة للاقتصاد مستوى 1266.8 مليار د.ج في ظل تحسن الموارد؛ إذ نسبة قروض للاقتصاد للناتج الداخلي الخام بلغت 28.4% في تلك السنة مقابل 25.5% في سنة2001، وهذا مـن شـأنه أن يدعم القطاع الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أعلى معدل نمو.

كما سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 سنة 2002 نمواً بمعدل 17.3% مقابل 22.3% سنة 2001 بحيـث سـجل السداسي الثاني من سنة 2002 معدل نمو منخفض في الكتلة النقدية، إذ بلغ 4.6%، وهذا يعد تحسناً للوضع النقـدي. ويمكـن أن نستقرئ ذلك من خلال ملحق الإحصائيات المرفق بالبحث.

كما يمكن الوقوف على آجال القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي بالجزائر، إذ نلاحظ ضعفاً بيناً للقروض الطويلـة الأجل الموجهة لتمويل الاقتصاد، وهذا ما يمكن أن يعيد للسوق النقدية المهمة الموكولة إليه، وهو ما يظهر بالجدول أدناه:

الجدول رقم (01): توزيع قروض للاقتصاد حسب الآجال (1999-2002)

الوحدة:%

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002
الأجل القصير	48.0	47.0	47.6	49.6
الأجل المتوسط	49.1	49.6	49.1	47.6
الأجل الطويل	02.9	03.4	03.3	02.8

المصدر: بنك الجزائر

كما شهدت سنة 2003 حدثاً في الجانب التشريعي للسلطة النقدية، وقد تمثل ذلك في تعديل القـانون 10/90 المتعلـق بالنقد والقرض بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد جاء في 143 مادة.[9] إذ أن أهم ما يمكن الوقوف عليه في هـذا القانون هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية.

ثانياً: تحديات الأداء النقدي وعوائقه بالجزائر

إن فعالية الأداء النقدي بالجزائر تتأسس بصفة خاصة على مدى مقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن، لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق، من بينها:

*شدة حساسية الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية بالتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضـطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية (الدولار الأمريكي)، إذ ينجر عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخـارجي للجزائـر والخزينـة العمومية التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي الشيء الذي قد يكون له تأثير سيئ على مسار السياسة النقدية في الجزائر، كما أنه في ظل اعتماد الجزائر على منتج واحد بصفة مرتفعة (وهي لا تتحكم في سوقه)، سينتج عنه عدم فعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره إجـراءً يُحسن من الوضع الخارجي.

*ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل؛ والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذا النشأة الحديثة، إذ تم إحـداثها بموجب المرسم التشريعي رقم: 10/93 الذي نص على ثلاثة أنواع من الهيئات:

-لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، لضمان حماية المستثمرين من جهة، حسن أداء السوق وشفافيته من جهة أخرى،

-مؤسسة تسيير بورصة القيم (SGBV)، وظيفتها تنظيم وتسيير دوران صفقات القيم المنقولة،

-وسطاء العمليات في البورصة(IOB)،

إلا أنه في نهاية 2000 نجد السوق المالي يسجل مجموعة قليلة من المنتجات المالية تتمثل في الآتي:[10]

01/ دخول أول منتج متمثلاً في القروض المصدرة من طرف سوناطراك،

02/ دخول ERIAD Sétif إلى البورصة،

03/ دخول SAIDAL إلى البورصة،

04/ دخول الأوراسي إلى البورصة.

وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يثقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق المتوجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار

هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الإنتاجي الضعيف، وعدم نضج القطاع الخاص، وهو ما يُفسر بسيطرة القطاع المـؤطر علـى الأقل حكومياً على البورصة.

* ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يُفسر بقلة الثقة في القطاع البنكي المخوصص[11]، أو قلة التعامل المـصرفي كلية لتبقى العلاقة التاريخية بين القطاع العام العيني والقطاع العام النقدي تلعب دورها في الوساطة المالية، وهو ما يمكن أن يستـشف من الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): هيكلة الودائع المصرفية بحسب طبيعة المصارف

الوحدة: مليار دينار (نهاية الفترة)

البيان / السنة	2000	2001	2002
ودائع تحت الطلب بالبنوك العمومية	438.244	499.174	548.130
ودائع تحت الطلب بالبنوك الخاصة	29.258	55.753	94.038
ودائع لأجل بالبنوك العمومية	928.468	1152.012	1312.962
ودائع لأجل بالبنوك الخاصة	45.882	82.994	172.229
مجموع الموارد المحصّلة	1441.852	1789.933	2127.359
نصيب البنوك العمومية	%94.8	%92.2	%87.5
نصيب البنوك الخاصة	%5.2	%7.8	%12.5

المصدر: Banque d'Algérie, Rapport:juin 2003, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, P:52

كما أن القروض الموجهة للاقتصاد يُمكنها أن تُثبت مكانة القطاع المصرفي العمومي في العملية التمويلية وكذا مكانة القطاع الاقتصادي العمومي في الاستفادة من التمويل المصرفي، كما يلاحظ ضعف تمويل القطاع المصرفي الخاص للقطاع الاقتصادي العمومي إن لم ينعدم، ونفس الملاحظة تصدق على القطاع الخاص إذ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص من طرف البنوك الخاصة كانـت في سنة 2000 عند مستوى 9.05% من مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص، لترتفع هذه النسبة سنة 2002 مـسجلة معـدل 32.94%. من مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص لترتفع بذلك حصة البنوك الخاصة بالنسبة لمجموع القروض الموزعة لتـسجل خلال تلك السنة 14.3%. كما نلاحظ سيطرة واضحة للبنوك العمومية على عملية التمويل. ويمكن أن نستقرئ كل هذا من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (03): هيكلة القروض المصرفية بحسب طبيعة القطاع

الوحدة: مليار دينار (نهاية الفترة)

البيان / السنة	2000	2001	2002
قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك عمومية	701.812	735.098	715.834
قروض للقطاع العمومي من طرف بنوك خاصة	-	4.989	-
قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك عمومية	264.872	297.916	368.956
قروض للقطاع الخاص من طرف بنوك خاصة	26.369	39.696	181.252
مجموع القروض الموزعة	993.053	1077.699	1266.042
نصيب البنوك العمومية	%97.3	%95.9	%85.7
نصيب البنوك الخاصة	%2.7	%4.1	%14.3

المصدر: Banque d'Algerie, Rapport:juin 2003,OP.CIT, P : 54

وبالاطلاع على هيكلة الجهاز المصرفي نجدها تحتوي على عدد لابأس به من البنوك الخاصة إلا أن انتشارها يعد ضعيفاً مقارنة بالقطاع العمومي، وهذا قد يكون سبباً لضعف تعاملات القطاع المصرفي الخاص.[12]

إذ نجد أن القطاع المصرفي الخاص لا يشكل سوى 04.8% من مجموع الشبكة المصرفية على مستوى التـراب الـوطني (وهذا قبل أن يُحَل بنك الخليفة الذي كان يُمثل 02.1% بوكالات/ فروع عددها 24).[13] بمعنى سيطرة القطاع العمومي المـصرفي على النظام المصرفي بالجزائر.

ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سـيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية. حيث يقتصر التعامل في الجزائر على بطاقات السحب التي دخلت في نظام الـدفع الجزائـري في 1989، إذ كان أول إنشاء للشباك الأوتوماتيكي للسحب من طرف القرض الشعبي الجزائري، وقد سجل التعامل بذه البطاقة نمـواً نـسبياً بإنـشاء: La Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique (La SATIM) في مارس 1995 من طرف البنوك التجارية، بحيث يتدخل (La SATIM) لتنمية عمـل النقود الالكترونية في القطاع البنكي والحسابات الجارية البريدية، إذ بلغ مجموع الشبابيك الأوتوماتيكية عند سـنة 2000 مائتـان وخمسة (205) شباك، 53.66% منها مفتوح لدى الحسابات البريدية الجارية.[14]

كما أن هذه الشبابيك تتواجد بشكل كبير في المدن الحضرية، بل وتتركز أكثر في الجزائر العاصمة، ووهران و قسنطينة. كما تعترض العملية بعض الصعوبات في الاستعمال نتيجة ضعف الصيانة وكذا التجهيزات الهاتفية.

كما أن البطاقات المسحوبة قيد الاستعمال عند سنة 2000 بلغت 144939 بطاقة. منها 92.11%موزعة من طـرف مصالح الحسابات البريدية الجارية.[15]

كما أن حسن أداء الجهاز المصرفي مرتبط باستقلاليته ومنحه المسؤولية الكاملة في إبرامه لعقود الائتمان ليتمكن من احتـرام نسب كفاية رأس المال المحددة من قِبل بنك الجزائر.[16] إلا أن رفض البنوك التجارية تقديم القروض للمشاريع بحجة "المخـاطر" قـد يؤدي إلى بعض الاختلالات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ويظهر ذلك جلياً في نهاية 1997 عندما رفضت البنـوك تقـديم الائتمان للعديد من المؤسسات العامة الخاسرة (أكثرها يمثل قطاع البناء). لينتج عن ذلك تسريح 130000 عامل؛ أُتبع العملية بشن إضراب عام.[17] الأمر الذي قد يوقِع البنوك تحت ضغوط معينة لا سيما في ظل اللااستقرار واستهداف تحقيق النمو المؤدي لتخفـيض البطالة.

خلاصة:

ما يمكن أن نقف عليه هو أن الوضع النقدي في الجزائر بقي لفترة لابأس با رهين تغيرات سوق المحروقات وكذا الـتغيرات التي تحدث على مستوى عملة تقييمها. الشيء الذي أوقعها في اختلالات نقدية ومالية عويصة؛ لتعيد النظر في منظومتها الاقتـصادية كلها. وعليه قامت الجزائر بتعزيز جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي، إذ تم ذلك بشكل ذاتي وجلي سنة 1988 ليتعزز أكثر مـع 1989 على إثر تعاقد الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

إن صدور القانون 10/90 يعد حدثاً بارزاً في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر، إذ أصبح اعتماد تنفيذ سياسـات صـارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض في قيمة سعر الصرف، وكذا تطبيق الحكومة لسياسة ميزانية متشددة أمراً مستهدفاً. ولقد نتج عن تطبيق السياسات المذكورة آنفاً هبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية، كما تم استيعاب السيولة الفائضة بشكلٍ تدريجي ليعاد للسياسة النقدية مكانتها كأداة لإدارة الطلب لا سيما خلال فترات التعاقد مع الصندوق.

إن فعالية الأداء النقدي يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة، وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو. كما أنه على الرغم من تكلفة إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي وتحميله المسؤولية في تسيير شؤونه النقدية والمالية؛ إلا أن هذا الخيار يعد أمراً مهماً لأجل تحقيق اقتـصاد حقيقـي ذا مصداقية. وفي هذا الشأن يمكن الوقوف على تراجع الجزائر نوعاً ما عن مكتسبات استقلالية السلطة النقدية الـتي أقرهـا القـانون 10/90 وهذا على إثر صدور الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003 الذي أحدث تعديلات بارزة على قانون النقد والقرض في ما يتعلق بموضوع استقلالية البنك المركزي.

أما استمرار سيطرة قطاع المحروقات على مصفوفة الإنتاج الجزائري القادرة على تحصيل العملات الصعبة فيـضع صـانعي السياسات الاقتصادية الجزائرية ومقرريها أمام تحدي مراعاة قوة تقلبات أسعار السوق النفطي (متغير خارجي) على تلك الـسياسات. لتصبح النماذج والسياسات الاقتصادية الكلية في تبعية دالية لسوق المحروقات (سوق مشترين). وعليه فللتخفيف من تأثير هذا المـتغير على تسطير سياسات الطلب وأداتا النقدية بوجه خاص؛ يُرفع أمام الاقتصاد الجزائري تحدي تنويع المنتجات التنافسية والتي تحقق تميزاً فيها.

الهوامش

(1)بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، عدد خاص، ص ص:5-7

(2)في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وُضعت ميزانية الدولة على أساس سعر 19 دولار للبرميل، إلا أن السعر المتوسط كان:28.50 دولار للبرميل، إذ غذت الزيادة في الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر المرجعي والسعر المتوسط المسجل صندوق ضبط الايرادات.

(3)بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سابق، ص ص: 8-10

(4)بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سابق، ص: 10

(5)بنك الجزائر، **مديا بنك**، نفس المرجع، ص: 11

(6)بنك الجزائر، مديا بنك، نفس المرجع، ص: 12

(7)سجل مجموع الدين المتحمل من الخزينة ارتفاعاً كبيراً في 1994-1995 وهذا نتيجة أثر إعادة جدولة الدين الخارجي وقروض دعم ميزان المدفوعات ذات الشروط المُيسرة مقابل تكفل الخزينة بالدين الخارجي المعاد جدولته لتصبح هي المقترضة، وكذا تطهير مَحافظ البنوك، كما قُدر الدين العمومي الداخلي بحوالي 750 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2000 مقابل 452 مليار دينار في نهاية 1994. إذ في نهاية سبتمبر 2000 اتسم الدين العمومي المتعاقد عليه بـ: - ضخامة الدين اتجاه البنوك (239.7 مليار دينار)، - الأهمية النسبية للدين تجاه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (117.6 مليار دينار في إطار تطهير ديون غير ناجعة مسجلة على دواوين الترقية والتسيير العقاري).

(8) Banque d'Algerie, Rapport:juin 2003, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, P : 76

(9) Banque d'Algerie, Ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit.

(10) Banque d'Algérie, Le Systeme de Paiement en Algerie (Etat des Lieux), Decembre 2001, P : 50

(11)لا سيما بعد حل بنك الخليفة الخاص.

(12) إذ نجد هيكلة الجهاز المصرفي (بنوك ومؤسسات مالية في إطار النشاط) في 31 ديسمبر 2000 تضم الآتي: -ستة (06) بنوك تجارية برأسمال عمومي: BNA, BEA, BADR, CPA, BDL, CNEP.-أحد عشر(11) بنكاً تجارياً برأسمال خاص (أو مختلط): البركة الجزائري، الخليفة بنك[12]، ABC (Arab Banking Corporation)، البنك العربي(Arab Bank)، سيتي بنك الجزائري (Citibank Algérie)، البنك التجاري والصناعي بالجزائر، Compagnie Algérienne de Banque، Société Générale Algérie، Banque Méditerranéenne Générale، الريان بنك، Natexis El Amana Bank. -بنك وحيد BAMIC :Off Shore .-هيئة عمومية معتمدة للقيام بعمليات البنك: CNMA. -سبعة (07) مؤسسات مالية: SRH، مونا بنك (Mouna Bank)، بنك الاتحاد (Union Bank)، FINALEP، SOFINANCE، البنك الدولي الجزائري (Algerian International Bank :AIB)، SALEM. -بنك وحيد للتنمية:BAD. -ستة (06) مؤسسات للضمان والرهن: 1/صندوق ضمان الأسواق العمومية، 2/ Fonds de Cautionnement des InvesTissements Agricoles /3 Fonds de Garantie et Caution Mutuelle de la Promotion Immobilière /4 الصندوق الجزائري لضمان الصادرات، 5/ Fonds de Caution Mutuelle de Garantie des risques crédits jeunes promoturs /6 مؤسسة ضمان القرض العقاري.

(13) Banque d'Algerie, **Le Systeme de Paiement en Algerie (Etat des Lieux)**, OP.CIT, P : 13

(14) Banque d'Algerie, Ibid, P : 24

(15) Banque d'Algerie, Ibid, P : 24

(16)للاطلاع على موضوع كفاية رأس المال والنماذج المختلفة لتقديرها، أنظر: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الاسكندرية، الدارالجامعية، 2003/2002)، ص ص: 89-103

(17)كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998م)، ص: 68